القائم بترئيسا جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الحضور

الحكومة نفت ما يتردد من أن القانون من شأنه تعزيز الاحتكار أو تكريس انفراد التاجر بإدخال سلعة معينة

مجلس الأمة وافق على قانون تنظيم الوكالات التج

■ الخالد: اعترض على ما ورد في صيغة الطلب النيابي .. إلغاء جميع الدعوم غير وارد في قاموس الحكومة

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

وافق مجلس الامة في جلسته امس على مشروع القانون بشان تنظيم الوكالات التجارية بمداولته الاولى.

من جهته اكد وزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف العلي ان قانون تنظيم الوكالات التجارية الجديد جاء لينظم العلاقة بين التجار «الموكل والوكيل» موضحا ان القانون «غير معني كما اليوم بحق الشخص في استيراد سلعة من الخارج».

واضاف ان القانون ليس له علاقة بقانون حماية المستهلك او قانون حماية المنافسة فكلاهما لهما قانون قائم بذاته.

ونفى ما يتردد من ان القانون من شانه تعزيز الاحتكار او تكريس انفراد التاجر بادخال سلعة معينة مشيرا الى ان القانونين السابق والحالي يسمحان بتعدد اكثر من وكيل في البلاد للوكالات التجارية والشركات الاجنبية.

ورفض المجلس من حيث المبدأ الاقتراح بقانون باضافة مادة جديدة الى القانون رقم 31 لسنة 2008 بشان الفحص الطبي للراغبين بالزواج قبل اتمامه والمتعلق بإلزام الراغبين بالزواج دخول دورة تدريبية في اسس العلاقات الزوجية والاسرية.

من جهته قال وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع ان الاقتراح المقدم وجيه «الا ان المقترح قد يوصم بالبطلان ويصطدم بالمادة 30 من الدستور والتي نصت على ان الحرية الشخصية مكفولة».

واضاف الوزير الصانع «اننا لا نستطيع الزام الافراد الذين يرغبون بالزواج في دخول دورة تدريبية» مشيرا الى ان هذه الدورات «يجب ان تكون اختيارية» وان تقوم وسائل الاعلام والتواصل بدورها في تثقيف المجتمع بالعلاقات الاسرية.

على صعيد منفصل قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح ان الفائض السنوي لميزانية الدولة متى ما حدث يرحل الى الاحتياطي العام ويستقطع منه 10 في المئة لصندوق الاجيال القادمة.

وقال الوزير الصالح ردا على تساؤلات نيابية حول مصير الفوائض المالية للدولة في السنوات المالية الماضية ان «كل ميزانية عبارة عن ايراد ومصروف ومتى ما كان هنالك فائض سنوي فهو يرحل الى الاحتياطي العام ويستقطع منه نسبة لصندوق الاجيال القادمة».

واضاف ان مجلس الامة يعقد جلسة سرية سنوية يعرض خلالها الحالة المالية للدولة وبين اداء الهيئة العامة للاستثمار ومدى نمو الاحتياطيات المتراكمة.

وعما يطرحه البعض حول كيفية حصول عجز في هذه السنة رغم ما تملكه الدولة من احتياطات اوضح الصالح ان «العجز سنوي وربما لا يكون هنالك عجز في السنة المقبلة وهو ما يعتمد على سعر النفط والمصروفات».

وبين انه «متى ما صار هنالك عجز فسنحتاج الى تمويل هذا العجز ومتى ما صار هنالك فائض فسننقل الفوائض الى صندوق الاحتياطي العام».

■ عيسى الكندري: الحكومة انتهت من إعداد القانون الجديد لبلدية الكويت بعد أن تم اعتماده من إدارة الفتوى والتشريع

■ التعديلات على قانون البلدية ستشمل كل محاور البلدية ومنها ما يتعلق بالمجلس البلدي وانتخاباته والبناء وفك التشابك

■ وزير التجارة: قانون تنظيم الوكالات التجارية الجديد جاء لينظم العلاقة بين التجار و«الوكيل»

الصالح متحدثا

■ القانون ليس له علاقة بقانون حماية المستهلك أو حماية المنافسة فكلاهما قانون قائم بذاته

■ الصانع: المقترح قد يوصم بالبطلان ويصطدم بالمادة 30 من الدستور والتي نصت على أن الحرية الشخصية مكفولة

■ لا نستطيع الزام الأفراد الذين يرغبون بالزواج في دخول دورة تدريبية يجب ان تقوم بها وسائل تثقيف المجتمع بالعلاقات الأسرية بهذا الدور

وردا على مخاوف بعض النواب من تاثر محدودي الدخل اذا ما رفع الدعم عن بعض السلع قال ان «الحكومة كلفت مستشارا متخصصا للتاكد من عدم وقوع ضرر على من يستحق الدعم».

كما وافق المجلس على طلب رئيس لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية برد التقرير الـ63 للجنة والمتعلق بالاقتراحات بقانون في شان تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2014 لمزيد من الدراسة.

ووافق ايضا على تخصيص ساعتين من الجلسة المقبلة المقررة في التاسع من فبراير لمناقشة الاوضاع الاقتصادية وكل ما يتعلق بشان الدعوم.

من جهته اعترض النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح على ما ورد في صيغة الطلب النيابي لمناقشة الاوضاع الاقتصادية في شان الغاء الحكومة جميع الدعوم مؤكدا ان هذا الامر «غير وارد في قاموس الحكومة الكويتية».

كما وافق المجلس على ان تلتزم الحكومة بتقديم مشروعها بشان بلدية الكويت كاملا الى المجلس خلال شهر وان تعطى لجنة المرافق العامة البرلمانية مدة شهر بعدها حتى تنجز تقريرها بشانه وترفعه الى المجلس.

من جهته قال وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري ان الحكومة انتهت من اعداد القانون الجديد لبلدية الكويت بعد ان تم اعتماده من ادارة الفتوى والتشريع وهو على طاولة اللجنة القانونية في مجلس الوزراء على ان يقدم الى لجنة المرافق البرلمانية خلال شهر.

ورفع رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم جلسة الامس على ان يعقد المجلس جلسته التكميلية أمس الاربعاء.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

اجل نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج افتتاح الجلسة لعدم اكتمال النصاب وذلك لمدة نصف ساعة.

واستانف نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج عقد الجلسة عند الساعة 9.35 بعد اكتمال النصاب وتلا الامين العام اسماء الحضور من النواب والوزراء.

انتقل المجلس الى التصديق على المضابط.

خليل الصالح :فقدت الكويت العم محمد صالح البهبهاني هذا الرجل له علاقات كبيرة مع الاسرة الحاكمة وخاصة الامير الراحل الشيخ جابر الاحمد وهذا قامة من قامات الكويت.

صدق المجلس على المضابط.

عبد الله معيوف :اسجل الشكر لك الاخ الرئيس وللوفد البرلماني على موقفكم في الرد على لاريجاني وهذا موقف بطولي.

عادل الخرافي :نشيد بموقف الوفد البرلماني في الرد على لاريجاني ونقدر كم عانيتم وهذا موقف شجاع

محمد طنا :السعودية هي عمقنا الاستراتيجي ونشكر الرئيس والوفد البرلماني على الرد.

عبد الله الطريجي:الرئيس الغانم رسم سجل العز والفخر عندما رد على لاريجاني وان الكويت تمثل السعودية واقول للغانم لهذا اليوم ولدتك امك.

المجلس انتقل الى مناقشة بند الاوراق والرسائل الواردة وتتضمن الرسائل الاتية:

-رسالة من رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية يطلب فيها تمديد المهلة الممنوحة للجنة لانجاز تقريرها عن المشروع بقانون بشان المناقصات العامة.

-قرار مكتب المجلس بعرض التقرير الاول للجنة الاولويات عن متابعة اصدار الحكومة للوائح التنفيذية لعدد من القوانين التي اقرها المجلس ضمن بند الرسائل الواردة.

-رسالة من عضو جلس الامة سعدون حماد العتيبي يطلب فيها استعجال لجنة المرافق العامة لانهاء تقريرها الخاص بالاقتراح بقانون بتعديل نص البند (أ) من المادة الثالثة من القانون رقم 5 لسنة 2005 بشان بلدية الكويت.

-رسالة من رئيس لجنة حماية الاموال العامة يطلب فيها من الحكومة بتقديم المستندات التي يطلبها ديوان المحاسبة في شان المخالفات التي شابت بيع الاسهم الخاصة بالشركة الكويتية الوطنية للخدمات العقارية.

-رسالة من رئيس لجنة حماية الاموال العامة يطلب فيها اعادة تكليف اللجنة (بصفتها لجنة تحقيق) في دراسة بعض الموضوعات التي سبق تكليف اللجنة بدراستها.

-رسالة من رئيس لجنة الشؤون الداخلية والدفاع يطلب فيها رد التقرير الثالث والستين للجنة والمتعلق بالاقتراحات بقوانين في شان تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٤ لمزيد من الدراسة عملا بنص المادة ٥٩ من اللائحة الداخلية.

المجلس يوافق على تاجيل بند الاسئلة الى جلسة الغد على ان يناقش تقرير لجنة المالية بشان الوكالات التجارية قبل مناقشة قانون الزواج.

وزير المالية:وجب علينا التاكيد بان الحكومة تقدر هذا المجلس والقانون واللوائح وايضا ديوان المحاسبة واي بيانات توفرها وتدعها لدي امانة السر ولا نتحفظ بالسرية وان ما ورد من هيئة الاستثمار هو مجرد الاشارة فقط ان البيانات المطلوبة سرية وتؤكد اننا نوفر اي بيانات مطلوبة بصدر رحب حتى وان كان فيها جوانب سرية..والهيئة العامة للاستثمار امتنعت فقط لاسباب اجرائية.

عبد الله الطريجي :بدر السعد فيه مستندات تدينه وايضا في مجلس الامة فساد وهناك مستندات تم اخفاؤها من لجنة حماية الاموال العامة...للاسف العضو المنتدب لهيئة الاستثمار يماطل.

يوافق المجلس على سحب رسالة من رئيس لجنة حماية الاموال العامة يطلب فيها من المجلس الزام الحكومة بتقديم المستندات التي يطلبها ديوان المحاسبة في شان المخالفات التي شابت بيع الاسهم الخاصة بالشركة الكويتية الوطنية للخدمات العقارية ...لعدم وجود تكليف من المجلس بشانها.

عادل الخرافي :اقرينا اربع هيئات ذات ميزانيات مستقلة معناها انها تحقق اموالها من عائداتها الا انها للان تصرف من ميزانية الدولة صار لها سنتين وتاتي الحكومة وتطلب الترشيد وتهرول عليه .. تم تحميل الباب الاول كل الرواتب والله فيه خطا فني قاعد يحدث.. نحن نخرب الاقتصاد في البلد ..المعادلة غير سليمة ..نحن في ازمة يجب ان نرفع البيرق نحن قيل الحكومة لابد ان نواجه فعلوا القوانين وستجدون موارد اقتصادية كثيرة اكبر فيك وزير المالية انك اتصلت بي بالامس وطلبت مني ان نطفيء مصابيح المجلس وخل الامين العام يسمع ذلك ولكن ايضا نحن نطلب الحكومة بترشيد نفقاتها.

...محمد طنا :رئيس لجنة حماية الاموال العامة البرلمانية السابق كان يساوم علي بعض الملفات ولدينا نائب حالي في المجلس الحالي استفاد من تستر لجنة حماية الاموال العامة عن الفساد وحاط نفسه معارضه وهو كان يركب لمبات في السابق ويبيع معجنات والان يخرج علينا في القنوات الفضائية ويتكلم عن زملائه ويصفهم بالسذج ..صاحب اللمبات الان اصبح يملك ملايين هذا صاحب الشنطات ..فعلا املوا عليه معازيبه وطلبوا منه ان يتكلم عن محمد طنا وعلي وزير التجارة ..بالنسبة لسحب قسائم الصليوخ اقول لوزير

نقاشات جانبية

متابعة

ابتسامة